أبعاد ودلالات اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان

محمد فوزي
مستشار اعلامي سابق بسفارة مصر بالكويت
الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة:

بنهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، وقعت إدارة الرئيس دونالد ترامب، وحركة "طالبان" في أفغانستان، اتفاقاً وصف بـــ "التاريخي" في العاصمة القطرية الدوحة، عُقدت عليه آمال كبيرة، إذ أنه وضع ليُمهِّد المجال لخروج القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان نهائياً خلال ١٤ شهراً، وإنهاء الحرب الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، في حال إيفاء حركة "طالبان" بالتزاماتها بموجب الاتفاق، بعد نحو ٢٢ عاماً من تأسيس حركة "طلبة المدارس الدينية" في أفغانستان، وهي جمع لكلمة طالب في لغة "البشتو".

وقد وقع مبعوث أمريكا إلى أفغانستان "زلماي خليل زاد"، ونائب الشئون السياسية لحركة "طالبان"، "ملا عبد الغني بارادار"، يوم ٢٩ فبراير، الاتفاق الذي من المفترض أن يفتح الطريق لمفاوضات سلام غير مسبوقة تبدو محفوفة بالمخاطر بحضور وزيـــر الخارجية الأمريكي، "مايك بومبيو"، وكانت الحكومة الأفغانية قد أُقصيت مـــن هـــذه المفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يرق إلى مرتبة "معاهدة سلام" بين الجانبين، إذ أن الاتفاق الموقّع ليس اتفاق سلام كونه لا يشمل السلطات الأفغانية الرســمية التـــي تعصف بها الخلافات، لكنه يمهد الطريق لسحب كامل الجنود الأمريكيين من هذا البلـــد، وجاء كبادرة لبناء الثقة بهدف تمهيد الطريق أمام بدء محادثات مباشرة بين الحكومـــة والمسلحين، وليمهد لمحادثات رسمية بين "طالبان" – التي بزغت مـــن جديـــد خـــلال السنوات القليلة الماضية في أفغانستان – والحكومة الأفغانية، كما أنه ظـــل مـــشروط بالتزام الحركة بمحاربة تنظيم "داعش" ومقاتلي "القاعدة".

وقبيل توقيع الاتفاق كان مسار مباحثات أمريكا وحركة طالبان يطرح تساؤلاً غاية في الأهمية، وهو هل ستكون هذه الخطوة "مقدمة لاتفاق سلام شامل في أفغانستان؟".. ومع توقيع اتفاق السلام بين طالبان وواشنطن، سادت توقعات في غالبية دوائر المراقبين والشارع الأفغاني في أن تعلن طالبان والحكومة الأفغانية وقف إطلاق النار، أو على الأقل، أن يؤدي ذلك إلى انحسار موجات العنف، ولكن يبدو أن الأمور قد سارت في اتجاه مغاير، وجاءت مخيبة للآمال نسبياً، إذ لم يحدث تقدم ملموس في مسار عملية المصالحة بين الأطراف الأفغانية.

نبذة عن حركة "طالبان".. النشأة والتأسيس

ظهرت حركة "طالبان" في أوائل التسعينيات من القرن الماضي شمالي باكستان، عقب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتي السابق من أفغانستان، وبرز نجم "طالبان"، وأكثر عناصرها من "الباشتون"، في أفغانستان في خريف عام ١٩٩٤. وكلمة "طالبان" هي جمع طالب في لغة "البشتو"، وطالبان بجمع المثنى من "طالب"، وهم يعتقدون أن الأرض التي يعيشون عليها "كافرة " يستوجب تقويمها وإقامتها على أساس إسلامي صحيح، وكانوا يرفضون كافة مظاهر الحداثة.

وينتمي معظم أفراد "طالبان" إلى "القومية البشتونية" التي يتركز معظم أبنائها في شرق وجنوب البلاد، ويمثلون حوالي ٤٨% من تعداد الأفغان البالغ قرابة ٢٧ مليون نسمة، وهو الأمر الذي ساعد الحركة على السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، وتعتبر حركة "طالبان" من أكبر الحركات الإسلامية التي حكمت أجزاء كبيرة من أفغانستان مطلع سبتمبر ١٩٩٦، وقد أعلن الملا عمر مؤسس الحركة منذ سيطرته على مساحات واسعة من أفغانستان تأسيس إمارة إسلامية في أفغانستان.

نشأت الحركة في ولاية قندهار الواقعة جنوب غرب أفغانستان على الحدود مع باكستان، ووفقاً لقائدها الملا عمر، فقد استهدف من إعلان أفغانستان إمارة إسلامية، القضاء على مظاهر الفساد الأخلاقي، وإعادة أجواء الأمن والاستقرار إلى أفغانستان، وساعده على ذلك طلبة المدارس الدينية الذين بايعوه أميراً لهم عام ١٩٩٤، وفي ٣ أبريل ١٩٩٦ اجتمع ١٥٠٠ من علماء أفغانستان من مناطق مختلفة وبايعوه أميرا على البلاد.

تعتقد حركة "طالبان" أن القرآن والسنة، هما المصدر الرئيسي للتشريع في البلاد، لذلك تعتبر الحكم الشرعي في مذهبها حكما واحدا لا يحتمل الأخذ والرد حوله، ومن ثم يصبح تنفيذ الأحكام الشرعية لدى طالبان حتى وإن كانت هناك مذاهب أو آراء أخرى تخالفها، واجباً دينياً لا مفر من تنفيذه، فضلاً عن كونها تؤكد أنها حركة إسلامية سنية، ووعدت "طالبان"، بإحلال السلام والأمن وتطبيق صارم للشريعة بمجرد وصولها للسلطة.

وقد دخلت حركة "طالبان" في أفغانستان بؤرة اهتمام العالم عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مركز التجارة العالمي بالولايات المتحدة، واتهمت الحركة بتوفير ملاذ آمن في أفغانستان لزعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن وأعضاء التنظيم الذين اتهموا بالمسئولية عن هذه الهجمات.

وبعد فترة قصيرة من هجمات سبتمبر، أطاح غزو التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بطالبان من السلطة في أفغانستان، لكن لم يجر اعتقال زعيم الحركة الملا محمد عمر.

وكان الأفغان، الذين شعروا بالقلق من زيادة أعداد المجاهدين على نحو مفرط والاقتتال الداخلي في أعقاب طرد السوفييت، قد رحبوا عموما بطالبان عندما ظهرت على الساحة للمرة الأولى، ونمت شعبيتهم الأولى بدرجة كبيرة نتيجة ما حققوه من نجاح في القضاء على الفساد، والحد من الانفلات الأمني، وجعل الطرق والمناطق الخاضعة لسيطرتهم آمنة لازدهار التجارة.

وسرعان ما امتد نفوذ طالبان من جنوب غربي أفغانستان، واستولت على إقليم هرات الذي يحد إيران في سبتمبر عام ١٩٩٥، وبعد عام بالتحديد، استولوا على العاصمة الأفغانية كابول بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس برهان الدين رباني ووزير دفاعه أحمد شاه مسعود، وبحلول عام ١٩٩٨، كانوا قد سيطروا على نحو ٩٠% من أفغانستان.

ووجهت إليهم تهم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والثقافة، وكان أبرز مثال على ذلك في عام ٢٠٠١ عندما دمرت طالبان تمثالي "بوذا" في باميان بوسط أفغانستان على الرغم من موجة غضب دولية ضد ذلك.

وفي السابع من أكتوبر ٢٠٠١، غزت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أفغانستان، وبحلول الأسبوع الأول من شهر ديسمبر انهار نظام طالبان، ولاذ الملا عمر وزملاؤه بالفرار، ويعتقد بوجه عام أنهم لجأوا إلى مدينة كويتا الباكستانية التي كانوا يوجهون منها حركة طالبان، لكن إسلام أباد نفت هذا الأمر.

وعلى الرغم من وجود أكبر عدد على الإطلاق من القوات الأجنبية في تاريخ البلد، استطاعت طالبان توسيع نطاق نفوذها على نحو مطرد مما جعل مساحات شاسعة من أفغانستان غير آمنة وعاد العنف في البلاد إلى مستويات لم تشهدها منذ عام ٢٠٠١.

وأدى تراجعهم في وقت سابق خلال السنوات العشر الماضية إلى الحد من خسائرهم البشرية والمادية والعودة بروح الثأر، وخلال السنوات القليلة الماضية، زاد اعتماد طالبان كذلك على تفجير عبوات ناسفة على جوانب الطرق كسبيل لمحاربة الناتو والقوات الأفغانية.

وتعود أهمية حركة "طالبان" في كونها تنظيماً، تتعامل معه الإدارة الأمريكية على أساس أنه فصيل سياسي، وهو ما دفعها للدخول معه أخيراً في العديد من المحادثات برعاية قطرية، بعدما قررت الدوحة فتح مكتب للحركة هناك، وربما سهل وجود الملا أختر منصور في عمليات التفاوض مع الأمريكيين من جهة، والحكومة الأفغانية من جهة آخرى، فكما هو معروف فإن الملا أختر منصور على علاقة قوية بالمخابرات الباكستانية التي ترعي هي الأخرى المحادثات بين الحركة وواشنطن.

مسار محادثات السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان

بعد أن أصبح الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان، التي وصل عدد الجنود الأمريكيين فيها إلى ١٢٠٠٠ جندي مستهدفين بشكل مستمر، هدفًا استراتيجيًا لدى الحكومة الأمريكية، لجأت إدارة الرئيس "ترامب" لبدء مفاوضات دبلوماسية مباشرة مع حركة طالبان، التي تُصنِّف الولاياتُ المتحدة الأمريكية العـديدَ من قادتها كإرهابيين، كما أنها تصنف منظمـات أفغـانية متحـالفة معها مثل "شبكة حقاني" كمنظمة إرهابية.

تعود البداية إلى عام ٢٠١١، حين استضافت قطر قادة حركة طالبان الذين انتقلوا إليها لبحث السلام في أفغانستان، ولكن كان مسار المحادثات متأرجحاً، وافتتحت

طالبان مكتباً سياسياً في الدوحة عام ٢٠١٣، ثم أقفل في السنة نفسها وسط خلافات بشأن رفع أعلام التنظيم.

تلى ذلك استضافة قطر أيضاً مؤتمراً كبيراً خرج بخارطة طريق للسلام في أفغانستان، وضم المؤتمر مسئولين من طالبان ومن الحكومة الأفغانية، علماً بأن الأخيرين حضروا بصفة شخصية.

وفي ديسمبر عام ٢٠١٨، أعلن قادة طالبان أنهم سيلتقون بمسئولين أمريكيين لمحاولة إيجاد "خريطة طريق للسلام"، لكن الحركة الإسلامية المتشددة استمرت في رفضها إجراء محادثات رسمية مع الحكومة الأفغانية، التي وصفتها بأنها مجموعة "دمى" أمريكية، وكان الرئيس "ترامب" قد أعلن قبلها بشهور قليلة عن بدء مفاوضات مباشرة مع الحركة، وتم تعيين السفير "زالماي خليل زاده" مبعوثًا خاصًا للمصالحة الأفغانية، والذي قاد على مدار أكثر من عام عدة جولات من المفاوضات مع الحركة، أسفرت عن مسوّدة اتفاق في سبتمبر ٢٠١٩، وعن بدء مشاركة الحكومة الأفغانية في المفاوضات.

ثم توقفت المفاوضات في سبتمبر ٢٠١٩ بعد هجمات أودت بجنود أمريكيين في أفغانستان، ثم استؤنفت مرة أخرى في ديسمبر ٢٠١٩، وصولاً إلى توقيع الاتفاق يوم ٢٠٢٠/٢/٢٩ بعد تسع جولات من المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في قطر.

وكان كبير مفاوضي الجانب الأمريكي قد أعلن في سبتمبر ٢٠١٩، أن الولايات المتحدة ستسحب ٥٤٠٠ جندي من أفغانستان خلال ٢٠ أسبوعاً كجزء من اتفاق تم التوصل إليه "مبدئياً" مع مقاتلي طالبان. كما أكد حلف شمال الأطلسي (الناتو) – في بيان رسمي – تخفيض وجوده العسكري في أفغانستان تماشياً مع الاتفاق، مشيراً إلى أنه سيحمي الشعب الأفغاني وسيساهم في ضمان عدم ظهور الإرهاب مجدداً في البلاد.

من جهتها أكدت الخارجية الأمريكية أن عملية السلام في أفغانستان "لا تزال في بدايتها"، لكن الخطوات التي اُتخذت خلال الفترة الماضية على الاتفاق تظهر أن من الممكن تحقيقها. وقال مايك بومبيو وزير الخارجية، خلال كلمة له أثناء مراسم توقيع الاتفاق في قطر: "أن تحقيق السلام يتطلب عملاً جدياً، وتضحيات من جميع الأطراف

للحفاظ على الزخم"، وتابع قائلاً: "أعلم أنه سيكون هناك إغواء لإعلان النصر" – على حد تعبيره.

ملامح الاتفاق وأهم بنوده وأهدافه

نص الاتفاق، الذي أقره مجلس الأمن الدولي على وعد من واشنطن التي تسعى لوضع حد لأطول حرب في تاريخها، بإنسحاب القوات الأجنبية بشكل كلي من أفغانستان خلال ١٤ شهراً، شرط أن يفي المتمردون بالتزامات أمنية ويجروا حوارا أفغانياً – أفغانياً، في إطار النقاشات الأفغانية الداخلية" التي سيتفاوض خلالها المتمردون وكابول، مع المعارضة والمجتمع المدني، حول مستقبل البلاد.

ووفقاً لدوائر الرصد الإعلامي والسياسي، فقد ركز اتفاق السلام الأمريكي مع حركة طالبان على أربعة محاور أساسية لتحقيق السلام في أفغانستان:

المحوران "الأول" و"الثاني": حددا مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الولايات المتحدة وطالبان، وهي خمسة التزامات من جانب واشنطن وحلفائها، تشمل:

- بدء الانسحاب الأمريكي والدولي تدريجياً من أفغانستان وصولاً إلى الانسحاب الكامل خلال ١٤ شهراً، وإطلاق سراح متبادل للمسجونين، ورفع أسماء أعضاء الحركة من قائمة العقوبات الأمريكية والدولية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أفغانستان وعدم التدخل في شئونها الداخلية.
- ويُقابِل هذه الالتزامات الأمريكية خمسة التزامات من جانب طالبان، تشمل التعهُّد بعدم السَّماح لأي من أعضائها أو الجماعات المرتبطة بها (بما في ذلك تنظيم القاعدة) لاستخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن الولايات المتحدة أو حلفائها، وتعهُّد الحركة بإرسال رسالة واضحة لهؤلاء بأنه لا مكان لهم في أفغانستان وإلزام الحركة أعضائها عدم التعاون مع أي من الأفراد أو الجماعات التي تُهدِّد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، والتزام الحركة بمنع أي من هؤلاء الأفراد أو الجماعات من التجنيد أو التدريب أو التمويل أو استضافتهم في أفغانستان، والتزام الحركة بالتعامل مع أي طلبات لجوء أو زيارة أفغانستان طبقاً للقانون الدولي، وأخيرا تعهُّد "إمارة أفغانستان الإسلامية" بعدم منح تأشيرات الدخول أو جوازات وتصاريح السفر أو غيرها من الوثائق القانونية للأشخاص الذين يمثلون تهديداً لأمن الولايات

المتحدة أو أيٍّ من حلفائها.

المحوران "الثالث" و"الرابع": ألزما طالبان بالدخول في حوار أفغاني- أفغاني بدءاً من ١٠ مارس ٢٠٢٠، ويؤكدان أن وقف إطلاق النار الشامل والدائم سيكون أحد بنود هذا الحوار الأفغاني، وقد أشار الاتفاق صراحة إلى ترابط المحاور/ الأجزاء الموضوعية الأربعة المذكورة، وأن تطبيق كلٌّ منها، بدءاً بمحور الالتزامات المتبادلة، سوف يُمهِّد الطريق إلى تنفيذ بقية المحاور.

موقف حكومة أفغانستان

أعربت الحكومة الأفغانية عن أملها في أن ينجح هذا الاتفاق في إنهاء أربعة عقود من النزاعات، وكذلك فتح باب الحوار بين حكومة كابول والحركة المتطرفة بهدف وضع حد للمعاناة في البلد الفقير.

وفي بادرة لبناء الثقة بهدف تمهيد الطريق أمام بدء محادثات مباشرة بين الحكومة والمسلحين بعدما أجرى الجانبان محادثات منفصلة مع الولايات المتحدة، أعلنت الحكومة الأفغانية، في ١١ مارس ٢٠٢٠ أن الرئيس أشرف غني سيُفرج عن ١٥٠٠ سجين من حركة "طالبان"، لتمهيد الطريق أمام محادثات مباشرة مع الحركة المتشددة بهدف إنهاء الحرب المستمرة منذ ١٨ سنة في أفغانستان، إلا أن متحدثاً باسم حركة طالبان صرح بأن أمر الإفراج المشروط الذي أعلنته الحكومة الأفغانية يتعارض مع الاتفاق الذي وقعته الولايات المتحدة والحركة في الدوحة، وأضاف سهيل شاهين، أن "اتفاق السلام وضح على النحو المناسب أنه سيجري الإفراج عن أول خمسة آلاف سجين وبعد ذلك سيبدأ الحوار الأفغاني، ما أدى إلى إعلان الحكومة الأفغانية تأجيل الإفراج عن سجناء حركة طالبان، في خطوة اُعتبرت حينها ستؤخر حتماً مفاوضات السلام في بلد يعاني حربا عنيفة منذ نحو عقدين، وقالت "كابول": أن "الإفراج التدريجي عن خمسة آلاف سجين من طالبان على مدى خمسة أشهر، مقابل خفض كبير للعنف، تم تأجيله".

وقد مثل الإفراج عن خمسة آلاف سجين من طالبان مقابل ألف عنصر من القوات الأفغانية محتجزين لديها، نقطة محورية في الاتفاق الموقع بين واشنطن والمتمردين في الدوحة، رغم أن الحكومة الأفغانية لم توقعه، ورغم استمرار معارضته هذه النقطة،

وقّع الرئيس الأفغاني أشرف غني مرسوماً ينصّ على حلّ وسط.

إلا أنه في وقت لاحق أكدت حكومة كابول أن التزام "طالبان" بالحد من العنف لا معنى له، وأن أفعال الحركة، لا تتماشى مع خطابها بشأن السلام، ووفقًا لما رصده مجلس الأمن القومي الأفغاني في يونيو ٢٠٢٠، إذ نفذت حركة طالبان منذ توقيع اتفاق السلام نحو ٤٩٩٢ هجوماً في مناطق متفرقة من البلاد، وقال المجلس: "أن الأسبوع الثالث من شهر يونيو كان الأكثر دموية خلال الـــ١٩ عاماً الماضية، حيث قُتل من القوات الأفغانية أكثر من ٢٩١ جندياً وأصيب ٥٥٠ آخرون في ٣٢ ولاية بعد أن شنَّت حركة طالبان ٤٢٢ هجوماً على مراكز ونقاط تفتيش تابعة للقوات الأفغانية.

وفي الاتجاه المتشائم فإن الاتفاق الذي تم التفاوض عليه على مدى عام ونصف في قطر، يعتبر ليس اتفاق سلام فعلياً، فالسلطات الأفغانية التي تواجه هي نفسها انقسامات على خلفية انتخابات رئاسية موضع جدل، أُقصيت عن هذه المحادثات المباشرة غير المسبوقة، وقد بدا لافتًا أن الحكومة الأفغانية لم تحضر أو تشارك في مراسم توقيع اتفاق السلام في الدوحة، وقد لوحظ أن الإدارة الأمريكية رأت أن يتم إرسال وزير الدفاع "مارك أسبر" للقاء الرئيس الأفغاني وقت توقيع الاتفاق، وتقديم تعهد بالتزام الولايات المتحدة بإطلاق عملية سلام أفغانية أفغانية، كما أن الاتفاق لم ينص حين توقيعه سوى على "خفض للعنف" وليس على وقف إطلاق نار فعلي.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

التقى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، مع الرئيس الأفغاني أشرف غني، في فبراير من ٢٠٢٠، وعلى هامش مؤتمر ميونخ للأمن ٢٠٢٠، الذي عقد في ألمانيا، على هامش المؤتمر، وفي وقت لاحق، كشف مسئول أمريكي كبير بعضاً من صفقة سلام مرتقبة، بين الولايات المتحدة وحركة طالبان – التي فشلت أمريكا في القضاء عليها بعد ١٦ عاما من الحرب – وقد تؤدي إلى انسحاب القوات الأمريكية، يتبعه محادثات سلام أفغانية كاملة بين طالبان والحكومة الأفغانية لمناقشة وقف إطلاق النار "الدائم والشامل".

ولم تحسم المؤشرات والتطورات على أرض الواقع دلالة هذا التحرك، هل هو بمثابة اتجاه لتوقيع اتفاق سلام حقيقي وشامل في أفغانستان قد يسمح وينهي أطول

حروب أمريكا على الإطلاق، أم أن هذا مجرد اتفاق للسماح للأمريكيين بالخروج من أفغانستان؟، يمكن أن يمهد الطريق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي يخوض معركة هامة لإعادة انتخابه، من الوفاء بوعده بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن، حيث تُعد الجبهة الأمريكية في أفغانستان من أكبر المخاطر التي تواجه الإدارة الأمريكية الحالية، وهو ما يعزز مخاوف العديد من المحللين الأمريكيين من أن الرئيس "ترامب"، لأسباب سياسية خاصة به، قد يتعجل في خروج القوات الأمريكية من أفغانستان.

وقد رحب المبعوث الأمريكي للمصالحة في أفغانستان زلماي خليل زاد، في ١٧ مارس ٢٠٢٠، بالبيان الذي أصدرته حركة طالبان الأفغانية والذي نددت فيه بتنظيم "داعش" الإرهابي وتعهدت بوقف أي محاولات للتنظيم الإرهابية للتجنيد أو جمع الأموال أو التدريب داخل أفغانستان، واعتبر حينها أن "هذه القرارات تعكس التزامات طالبان العامة في اتفاقنا ضد القاعدة، وجميع الجماعات الأخرى التي تهدد الولايات المتحدة أو حلفاءها".

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: "إنها كانت رحلة طويلة وشاقة في أفغانستان، وحض "ترامب" الأفغان على "اغتنام فرصة السلام"، وأضاف "لقد حان الوقت بعد كل هذه السنوات لإعادة جنودنا إلى الوطن".

وقد استهدف الجانب الأمريكي عدة أهداف من هذا الاتفاق أهمها:

- سحب القوات الأمريكية من المستنقع الأفغاني: تحقيق الانسحاب وخفض القوات الأمريكية الموجودة في الأراضي الأفغانية، مثّل الهدف الرئيسي للمفاوضات، خاصة مع الوضع في الاعتبار التكلفة العسكرية والمالية للتواجد الأمريكي في أفغانستان، يُضاف إلى ذلك أن الانسحاب هو جزء من توجه أكبر لإدارة الرئيس "ترامب" لإعادة إنتشار القوات الأمريكية، ونقل الجانب الأكبر منها المتواجد في أوروبا والشرق الأوسط نحو آسيا للتفرغ لمواجهة الصين.
- تحقيق مكاسب انتخابية: رغبة الرئيس "ترامب" في تحقيق مكاسب انتخابية في انتخابات الرئاسة ٢٠٢٠، شكلت جزءًا رئيسياً من أهداف التفاوض مع طالبان ومحاولة الوصول لاتفاق سلام، ومن ثم بدأ مبكراً التحرك للوصول إلى اتفاق سلام

مع طالبان عندما وجّه إدارته لبدء مفاوضات مباشرة معها، كما أن البدء فعليًّا في تقليل تواجد القوات الأمريكية وإعادتها إلى أمريكا يمكن أن يتم توظيفه في حملة انتخابات الرئاسة ٢٠٢٠.

- تغيير الاستراتيجية الامريكية في إدارة ملف أفغانستان: حيث حاولت الإدارة الأمريكية على مدار الأعوام التسعة عشر الفائتة، بداية من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٢٠، أن تثبّت من دعائم الحكومة والدولة الأفغانية، وأن تدفع طَرَفَيِ العملية السياسية في الداخل (حركة طالبان، والحكومة الأفغانية) للوصول إلى اتفاق سلام داخلي تمّ العمل عليه في جولات الحوار الأفغاني الأفغاني التي عُقدت في السابق، لكن لم تصل إلى تحقيق نتيجة، ومع فشل هذه الاستراتيجية، وحالة شبه الانهيار التي تُعاني منها الدولة في أفغانستان، وعدم تحقيق السلام الداخلي؛ غيرت إدارة "ترامب" من استراتيجيتها، وبدأت التوجه نحو المفاوضات المباشرة من أجل الانسحاب، وإعادة العمل على دعم الدولة الأفغانية من الخارج، مع التركيز على ضرورة إنجاح مفاوضات سلام أفغانية داخلية كجزء من اتفاق السلام.

وكرد فعل على مستجدات الوضع الميداني، سادت ثمة مخاوف أن يؤدي العنف المستمر في أجزاء معينة من البلاد إلى تعطيل عملية السلام حيث واصل مقاتلو طالبان بشكل متقطع هجماتهم في أجزاء نائية من البلاد، فيما أكدت وزارة الخارجية الخارجية الأمريكية أن طالبان اتخذت خطوات لوقف الهجمات ضد قوات التحالف والمدن، ولكن الحركة ما زالت تقتل الكثير من الأفغان في الريف – بحسب المراقبين.

وكانت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية مورجان أورتاجوس قد رفضت مستوى العنف الحالي لطالبان ووصفته بأنه غير مقبول، وقالت في بيان "تعترف بأن طالبان اتخذت خطوات لوقف الهجمات ضد التحالف وفي المدن"، مضيفة "أن طالبان تقتل الكثير من الأفغان في الريف".. وأكدت المتحدثة الأمريكية ضرورة أن يتغير الوضع، مضيفة أن العنف على هذه المستويات يهدد بجر الطرفين إلى حلقة مفرغة، وأنه لا يخدم أحدًا بل ويقوض عملية السلام.

الموقف داخل حركة طالبان حول مستقبل أفغانستان

تسود خلافات في الرأي داخل أوساط حركة طالبان حول مستقبل السلام في

أفغانستان، ما بين داعم للاتفاق والحوار مع الحكومة وبين رافض له. وفي الوقت الذي أشارت فيه تقارير إعلامية غربية في يوليو ٢٠٢٠ إلى أن فريق حركة طالبان في المحادثات الأخيرة تبنى لهجة تصالحية بشأن الحوار حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتقاسم السلطة خلال محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية، إلا أن قادة الحركة في المناطق الخاضعة لهم شرق أفغانستان، لا يتحدثون سوى عن إسقاط الحكومة الأفغانية في كابول.

وتكشف الرؤى المتناقضة في صفوف طالبان تجاه مستقبل أفغانستان بعد الحرب عن المهمة الصعبة التي تواجه قادة الجماعة في سعيهم لحشد الدعم لاتفاق مع حكومة كابول قبل المحادثات الرسمية التي طال انتظارها. ويخشى الكثيرون من أن يؤدي الانقسام داخل طالبان إلى استمرار دائرة العنف، فيما يصعب تمييز مدى انتشار تلك الآراء التي عبر عنها عناصر طالبان في أجزاء مثل "ماروارا" وفي أجزاء أخرى من أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان.

وعلى مدى أكثر من عقد من المحادثات الرسمية وغير الرسمية مع الولايات المتحدة، حافظت طالبان على القيادة والسيطرة على المقاتلين على الأرض عبر رفض تقديم تنازلات في القضايا التي يمكن أن تعرض التماسك الداخلي للجماعة للخطر، بيد أن التسوية السياسية مع الحكومة الأفغانية ربما تتطلب المزيد من التنازلات المثيرة للجدل، مثل التعريف الواضح لحقوق الإنسان والحريات المدنية والديمقراطية.

ويقول أندرو واتكينز، محلل بارز في أفغانستان في مجموعة الأزمات الدولية، إن قيادة طالبان ستواجه "مهمة ضخمة في إلزام مقاتليها وقادتها في الالتزام بما تقتضيه التسوية السياسية التي يجري التفاوض عليها"، وبناء ذلك الإجماع "سيتطلب قدراً كبيراً من الإقناع والتفسير.. ومن المتوقع أنهم لم يفعلوا أيًا من ذلك بعد".

كما أنه بالنسبة للتيار المعارض داخل حركة طالبان، فبمجرد عدم التزام أمريكا بانسحاب قواتها بالكامل، ستعتبر المعاهدة لاغية تماماً، وستعود الحركة لعملياتها الإرهابية مجدداً.

وكان زعيم حركة "طالبان" أفغانستان، الملا هبة الله أخند زاده، قد وصف توقيع اتفاق السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية بـــ"الانتصار العظيم"، مؤكداً عبر فيديو

بثته الحركة على مواقع تابعة لها، التزام الحركة بالاتفاق المبرم مع أمريكا.

روسيا وأزمة طالبان والوجود الأمريكي في افغانستان

ترتبط روسيا بتاريخ دموي في أفغانستان إذ انتهى الوجود السوفيتي بحرب ضروس مع الإسلاميين المدعومين وقتها من واشنطن، ولكن الولايات المتحدة اتهمت روسيا في السنوات الأخيرة بإمداد طالبان بأسلحة خفيفة، وفي هذا السياق نفت روسيا مؤخراً اتهامات، أوردتها صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في يونيو الماضي، بأن موسكو دفعت سراً أموالا لمتشددين أفغان لقتل جنود من القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي، ووصفت الاتهامات بأنها "لا أساس لها من الصحة". وجاء في الصحيفة "أن إدارة الرئيس، دونالد ترامب، عقدت اجتماعا بخصوص المعلومات الاستخباراتية عن وحدة روسية غير رسمية منحت أموالا لمتشددين أفغان لقتل جنود أمريكيين في أفغانستان".

ويعتقد أن الأموال مُنحت تشجيعاً للمسلحين على ضرب القوات الأمريكية، عندما كان الرئيس "ترامب" يسعى إلى سحب قواته وإنهاء الحرب الأمريكية في أفغانستان، وأفاد مسئول أمني رفض الافصاح عن اسمه بأن البيت الأبيض ناقش فرض جملة من العقوبات على روسيا بسبب ما يعتبر مناورات روسية تهدف إلى زعزعة منافسيها.

وتقول "نيويورك تايمز": إن البعض يرى أن روسيا تدعم طالبان من أجل إبقاء الولايات المتحدة فى وحل الحرب الأفغاني. ويقول آخرون إن الوحدة الروسية ربما سعت إلى الانتقام لمقتل مرتزقة روس يدعمون الرئيس السوري بشار الأسد على يد قوات أمريكية في سوريا.

المستقبل والتوقعات

قبيل توقيع الاتفاق كانت كل المؤشرات الصادرة عن المؤتمر الأمني السنوي في "ميونيخ"، تشير إلى أن الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية تقتربان من إعلان اتفاق قد يمهد الطريق لمحادثات سلام بين الأطراف الأفغانية المختلفة، وبالتالي انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، وانتهاء أطول حروب أمريكا على الإطلاق، والسماح للرئيس دونالد ترامب، الذي يخوض معركة هامة لإعادة انتخابه، من الوفاء بوعده بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن. وجدير بالذكر أنه حتى توقيع اتفاق السلام

بين الحكومة الأمريكية وحركة طالبان يوم ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، خسرت الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٢ تريليون دولار في الحرب، بخلاف الخسائر البشرية، حيث أودت الحرب بحياة أكثر من ٢٤٠٠ عسكري أمريكي، و١١٠٠ عسكري من قوات التحالف.

ويبدو أنه بالرغم من أجواء التفاؤل الحذر التي غلفت الاتفاق، الذي تمّ التفاوض حوله لأكثر من عام، لفتح الطريق لسحب آلاف الجنود الأمريكيين من أفغانستان، وفتح باب الحوار بين حكومة كابول وحركة طالبان لوضع حد للمعاناة في هذا البلد الفقير الذي قتل فيه أكثر من مئة ألف مدني منذ ٢٠٠٩، إلا أنه بعد ما يقرب من عقدين من الزمان، ووفقًا لمسوّدة الاتفاق، والإجراءات التي وردت بها؛ فإنه لا يعني – وفقاً لدوائر التحليل السياسي – في حد ذاته تحقق السلام في أفغانستان، فالطريق ما زال طويلًا، والتحديات تمثل اختباراً حقيقيًّا لمدى تطبيق هذا الاتفاق، فثمة الكثير من التحديات أبرزها مدى التزام طالبان بالاتفاق، وهو أمر ما زال على المحك، في ظل الخروقات المتعددة من جانب الحركة خلال الفترة الماضية، بما يمثل معوقاً، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى سلام داخلي مع الحكومة الأفغانية.

وفي ذات السياق، عكست تقديرات تحليلية مجموعةً من التحديات الرئيسية التي يمكن أن تواجه اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، وهذه التحديات ليس من السهل تجاوزها، ويمكنها أن تؤثر على مجمل عملية التسوية للصراع في أفغانستان، وأبرزها:

وقف الإرهاب.. حيث هدفت إدارة "ترامب" من الاتفاق إلى وضع حد للتعاون بين حركة طالبان وتنظيم "القاعدة"، أو التنظيمات الإرهابية الأخرى.

مستقبل ومسار مفاوضات السلام بين الحركة والحكومة الأفغانية، مع ضرورة الوصول إلى حل للأزمة السياسية الأفغانية، وتحديد مستقبل كيفية تقاسم السلطة، وشكل الحكم في الدول الأفغانية في مرحلة ما بعد السلام.

الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، فارتباطًا أيضًا بالسلام الأفغاني – الأفغاني، وشكل الدولة الأفغانية بعد التسوية؛ فإن الاتفاق لم يتطرق أو ينص على أية جوانب تتعلق بضرورة التزام حركة طالبان بالقواعد والمبادئ الديمقراطية، فالحركة التي تُناهض

الديمقراطية بشكل عام، بدايةً من قمع النساء، ونشر التشدد الديني.. إلخ؛ لا توجد ضمانات بأنها ستقوم بتغيير سلوكها الذاتي، والالتزام بالعملية الديمقراطية.

تعزيز الدولة الأفغانية، فقد نص الاتفاق على أن تسعى الولايات المتحدة إلى دعم بناء وإعادة الإعمار في أفغانستان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام، وهذا يعني استمرار الجهود التي تقوم بها فيما يتعلق بتعزيز قدرات القوات المسلحة والشرطة في أفغانستان، وضمان كفاءة مؤسسات وأجهزة الدولة الأفغانية، وهذا كله يتوقف أيضًا على المخرجات التي سيتم التوصل إليها في الحوار الأفغاني الأفغاني بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية.

كما يشار إلى أن هناك بعض الجوانب التي قد تؤثر إيجاباً في فرص نجاح الاتفاق، وأهمها وجود مصالح مشتركة لدى الطرفين (الولايات المتحدة وطالبان) في تنفيذ الاتفاق، فالإدارة الأمريكية الحالية لديها مصلحة في إنهاء الحرب ووضع حد للتكاليف الإقتصادية والبشرية التي تكبَّدتها طوال ما يقرب من عقدين، دون تحقيق نصر عسكري واضح في مواجهة طالبان، وبما يتضمنه ذلك من فرصة لتوظيف هذا الملف في المعركة الانتخابية الحالية، ومن ناحيتها، فإن حركة طالبان بدورها لم تعد لديها نفس القدرة على التجنيد والتعبئة المالية، وربما أدركت هي الأخرى – وبعد مرور ١٨ عاماً من القتال – أن المواجهة العسكرية ليست هي الأداة المناسبة للعودة إلى الحكم، فضلاً عما يضمنه الاتفاق من فرصة للتفرغ لمواجهة عدوها الجديد داخل أفغانستان، والمتمثل في ولاية خوراسان (تنظيم داعش).

وفيما يتعلق بمستقبل حركة "طالبان" بعد توقيع ذلك الاتفاق، يرى بعض المحللين أن مستقبل حركة طالبان مرتبط بالمفاوضات التي ستتم بينها وبين حكومة كابول، ففي حالة التزام الحركة بالاتفاق، وتوقف عمليات القتل، وأيضًا التزام أمريكا بالجانب الخاص بها المتعلق بسحب قواتها تدريجيًّا من قواعد في أفغانستان، حينها يمكن الجزم بنجاح الاتفاق، وستتحول طالبان لحركة سياسية مشاركة في حكم أفغانستان، كبديل عن قيامها بعمليات إرهابية، ومن ثم فإن نجاح هذا الاتفاق يتوقف على إرادة سياسية من قبل الطرفين، وسحب القوات الأمريكية، ووقف العمليات الإرهابية من قبل طالبان.